

التأصيل المفاهيمي للأمن المجتمعي

Conceptual rooting of Societal Security



بن سالم رضا BENSALAM Reda

جامعة البليدة 2، الجزائر، bensalem.reda74@mail.com

شداد وربيج REBIDJ Chedad

جامعة البليدة 2، الجزائر، rebidjchedad.82@mail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/04 تاريخ القبول: 2023/03/23 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

يعتبر الأمن المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع في ظل المخاطر الأمنية التي يشهدها العالم خاصة بعد الحرب الباردة، فظهر مفهوم الأمن المجتمعي كبعد من أبعاد الأمن الذي يرتبط أساسا بمعيار التنمية المستدامة لمختلف مجالات الحياة كاللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية ولعل أهمها المخاطر المجتمعية التي تمس استقرار المجتمع وتحصين هويته من أجل تحقيق التقدم والرخاء. يبقى البحث عن مفهوم الأمن المجتمعي مجال المهتمين والباحثين في ظل فشل البرامج التنموية وغياب إستراتيجية فعالة كفيلة بضمان حياة كريمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أم من ناحية المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية ولعل أبرز التهديدات الجديدة التي تمس بالأمن المجتمعي بروز الهجرة غير الشرعية كمسألة أمنية خطيرة تمس أمن الأسر بصفة خاصة وأمن الدولة بصفة عامة، وأيضا المخدرات وإنتشار الجريمة الماسة بالأفراد والممتلكات.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ المأزق الأمني؛ الأمن المجتمعي؛ التنمية المستدامة؛ الهوية الوطنية.

Abstract:

Community security is considered one of the basic fields of security in its expanded concept in light of the security risks that the world is witnessing, especially after the Cold War. Stabilizing society and fortifying its identity in order to achieve progress and prosperity. The search for the concept of societal security remains the domain of those interested and researchers in light of the failure of development programs and the absence of an effective strategy capable of ensuring a decent life, whether economically or socially, or in terms of participation in political life and the achievement of democracy. Perhaps the most prominent new threat to societal security is the emergence of illegal immigration as a security issue. Dangerously affecting the security of families in particular and the security of the state in general, as well as drugs and the spread of crime affecting individuals and property.

Keywords: Security; The security dilemma; Community security; sustainable development; National Identity.

* المؤلف المرسل: بن سالم رضا ، bensalem.reda74@mail.com

مقدمة:

يعد الأمن المجتمعي بعد من أبعاد الأمن التي تسعى الدول لتحقيقه وضمانه، وذلك بالتصدي للتهديدات الخارجية التي تحاول تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات دون إستعمال القوة والأسلحة والتي تتسم بالسرية والتعقيد ويديرها خبراء عن بعد مستغلين في ذلك المشاكل الاجتماعية وينفذها عملاء وناشطون ميدانيون ثمرتها احتلال العقول والقلوب وصولاً لضرب الأمن المجتمعي.

لذلك فإن المختصين في الدراسات الأمنية أوجدوا عدة أبعاد للأمن الوطني، ويعد الأمن المجتمعي بعداً من أبعاده نظراً لإرتباطه بكل أبعاد الأمن الأخرى كالأمن الاقتصادي والعسكري والإلكتروني والبيئي، لأن التهديدات الأمنية لا يمكن حصرها في الأبعاد العسكرية التقليدية فقط، لأن الأمن في نهاية المطاف هو من أمن الفرد كإنسان بالشكل الذي يكفل له التحرر من الحاجة والإنفلات من الخوف وتحقيق الكرامة والتنمية.

ويعد الأمن المجتمعي من الموضوعات الجديدة بالاهتمام في عالم أصبح قرية بفضل العولمة، وفي عالم تتنازع فيه القوة والصراعات الإيديولوجية المختلفة إضافة إلى التهديدات المتزايدة في ظل التغير المتسارع الذي ينطوي على مخاطر كبيرة تخل بالاستقرار المجتمعي، وبشكل الأمن المجتمعي قضية ذات طبيعة عالمية حيث ثمة تهديدات مشتركة، قد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد لآخر لكن جميع هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية.

إن إهمال وعدم السعي لتحقيق الأمن المجتمعي في الدول، أصبح يعصف بالعديد من النظم الحاكمة خصوصاً في الدول التي تتميز بالتنوع الثقافي والإثني، فخرج الدول من تلك الأزمات لا يتم من خلال سلاح وإنما من خلال تحقيق التنمية وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد لرفع مستوى شعورهم بالرضى عن ما تقوم به الحكومات، وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هو التأصيل المفاهيمي للأمن المجتمعي؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الموضوع إلى المحاورين التاليين

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن

المحور الثاني: مدلول الأمن المجتمعي

1. تطور مفهوم الأمن:

عرف العالم تغيرات كبيرة على الساحة الدولية مما صاحبها تغير في مفهوم الأمن، وظهور جملة من التهديدات التي لم تكن معروفة من قبل، إذ لم تعد التهديدات مقصورة على التهديدات العسكرية فقط بل تجاوزتها إلى تهديدات دولية كالإرهاب الدولي والتلوث والمخدرات، لكن ومع ظهور عدة مستجدات على الساحة العالمية وخاصة ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة، أثر ذلك في مفهوم الأمن المجتمعي بصورة جلية، خاصة وأن الأمن المجتمعي من أهم أبعاد الأمن الإنساني ذلك أنه مرتبط بالإنسان وبوجوده كفرد في المجتمع.

لذلك فإن عملية ضبط مفهوم شامل للأمن يعد من الأمور الصعبة نظراً لما يتميز به من اتساع وتغير في طبيعة التهديدات فهو من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش باعتباره ملازم للإنسان منذ القدم على اختلاف وجهات النظر حول مفهومه من جهة ومستوياته وأبعاده من جهة ثانية، وعليه سيتم تقسيم هذا المحور إلى النقاط التالية محاولة منا إيجاد مفهوم شامل وجامع من خلال الدراسات التي تناولت موضوع الأمن المجتمعي.

أ. تعريف الأمن:

كأي مصطلح أو مفهوم فإن مفهوم الأمن لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، فهو يخضع دائما للتعديل والتطوير انسجاما مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول، وهكذا أصبح الأمن فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي وهو تحقيق الأمن، وأيضا إمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية.

فالأمن هو ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علم الاجتماع والإقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم العسكرية والقانونية، ولضبط مفهوم الأمن لا بد من التطرق للتعريف اللغوي والإصطلاحي لكلمة الأمن، وذلك على النحو التالي:

الأمن في اللغة العربية هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أَمِنَ أي حقق الأمان، قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم" (ابن منظور، 2008، ص. 679)

وقد ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم في سورة قريش لقوله سبحانه وتعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، فحسب هذا المدلول القرآني فإن الأمن هنا ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي أو الخارجي.

أما في قاموس الفيروزي فإن كلمة الأمن بسكون الميم تعني ضد الخوف وهو من باب أمن، أما الأمن بكسر الميم يعني المستجير ليأمن على نفسه ومنه الأمن يعني غير خائف (الفيروزي، 2005، ص. 1176)

معنى كلمة الأمن في اللغة الأجنبية: كلمة الأمن في اللغات الأجنبية خاصة منها التي اشتقت من اللاتينية ترجع كلمة Security في اللغة الانجليزية إلى أصلها اللاتيني Securitas أو Securitate والمستنبطة من الكلمة المركبة من كلمتين هما: Sine و Cura، فتعني الأولى Sine بدون، أما الثانية Cura والتي أصلها هو Curios والتي تعني اضطراب، ومنه فإن الكلمة المركبة SineCura تعني بدون اضطراب (بكرزادة، 2000، ص. 21)، وفي اللغة الفرنسية فقد جاءت كلمة أمن (Sécurité) بما يفيد حالة أو وضعية لا تشكل أي خطر، فيقال: انا معك أشعر بالأمن، أي أشعر بالطمأنينة والراحة (LAROUSSE, 1997, p. 958).

وتتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أنه يشير إلى تحقيق حالة من إنعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظرا لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح ينظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

ويتم قياس الأمن نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة، ومن المهم إدراك أن الأمن ليس موقفا جامدا يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية وكل منهما يتغير بشكل دائم.

أما التعريف الإصطلاحي لمصطلح الأمن فنجد عدة تعاريف منها غربية وأخرى عربية، حيث يعرفه تريجر وكرننجر بأنه " ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"، ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني " أية تصرفات يسعى المجتمع -عن طريقها- إلى حفظ حقه في البقاء.

أما "روبرت ماكنمارا" فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، إذ يرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن، فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، فيرى بأن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة". (عبد الله عمر، 1996، ص.ص 84-85).

ينما حاول ريتشارد أولمان في عام 1983 وضع تعريف لتهديد الأمن من خلال مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن على أنه "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لدى حكومة دولة ما أو الكيانات الغير الحكومية الخاصة داخل الدولة (Richard, 1983, p. 133)

ارتبط مفهوم الأمن في الحرب الباردة بالمنظور التقليدي الذي يعتمد على ثنائية الدولة كوحدة تحليل رئيسية والعوامل العسكرية كمصدر لتهديد أمن الدولة، وظل هذا المفهوم سائدا الى غاية نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من أحداث حيث ظهرت موجة من العنف الأثني أدى الى إبادة جماعية كما وقع في رواندا بين قبيلة الهوتو والتوتسي (Tirthankar, 2022)

يعتبر تعريف باري بوزان لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولاً خاصة في فترة ما بعد الباردة إذ عرف الأمن انه "العمل على التحرر من التهديد " ويضيف كذلك أن الأمن القومي "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية" (بن عنتر، 2005، ص.13)

نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن فيبين التمييز بين المدارس الكلاسيكية ومدرسة باريس نجد مدرسة "كوبنهاغن" التي لم تحصر مفهوم الأمن في الجانب المتعلق بالدولة كفاعل وحيد ورئيسي، وأن طبيعة التهديدات هي عسكرية فقط بل وسعه من دائرة هذه التهديدات التي شملت العالم والدولة والفرد، لذلك شمل الأمن في نظرياد مدرسة "كوبنهاغن" مفاهيم الأمن السياسي، العسكري، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي (ميلود عامر، 2016، ص.162)

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن أن هناك قدرا من التخلف النظري للمفهوم، ومنه يذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف وهي:

أ/ الأمن مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب/ التشابك بين الأمن ومفهوم القوة، لا سيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، بحيث ينظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج/ ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفا بديلا للأمن وهو السلام.

د/ غلبة الدراسات الاستراتيجية في مجال الأمن وإهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ/ دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي (بن عبد الرزاق، 2017، ص.16)

وما يمكن الخروج به واستخلاصه من خلال مفهوم الأمن هو لن لفظ الأمن له دلالات متعددة ومختلفة، وفي حالة استخدام لفظ الأمن لوحده فهو لا يعطي دلالة واضحة ومحددة، أما إذا ركب بلفظ آخر وأضيف إليه مفهوم آخر فهذا يعطي معاني ومفاهيم أخرى، وعليه فإن الأمن مفهوم نسبي متغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة (الحري، 2008، ص.9)

ب. مستويات وأبعاد الأمن:

لقد تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل عدة أبعاد تتمثل في:

1/ الأمن العسكري: ويعتبر الأكثر شأنًا كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (الدولة، مؤسساتها، وقاعدتها الفيزيائية)، فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتهم الواجب الأساسي محل الاختيار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه البعض (قسوم، 2019، ص.112)

يتم ربط الأمن العسكري بمدى جاهزية المؤسسة العسكرية في الدولة على التصدي للاعتداءات الخارجية والمحتملة وحمايتها من التهديدات الإقليمية والعالمية التي تواجه كيان الدولة وسيادتها وحدودها، إضافة إلى بناء نظام ردع يكون بمنزلة جهاز حماية فعال وقائم على التدريب والتطوير والتكيف مع بيئة الأخطار ((الباقى العلي، 2013، ص.30)

2/ الأمن السياسي: يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة والوحدة الإقليمية) وعلى العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدولة من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي، إذ يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية. أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها (عبد الحفي، 1994، ص.117)

فمتطلبات الأمن السياسي يتوجب توفر مجموعة من العوامل التي ترتبط أساسا بقدرة النظام السياسي على التوجه إلى مزيد من الأسس الديمقراطية والحكم الراشد والمساواة بين المواطنين خاصة إذا كانت الدولة توجد بها أكثر من جماعة مجتمعية. كما أن أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن قد يكون له آثار مباشرة على الأمن المجتمعي، ففي الدول التي تشهد تنوعا اثنيا ولغويا ودينيا قد يكون من أسباب نشوء معضلات أمنية تصل إلى حد المطالبة بالانفصال نتيجة حرمان هذه الأقليات من حقوق تدخل ضمن الأمن

السياسي كالسماح بإنشاء أحزاب سياسية وهيئات المجتمع المدني، الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تمييز والحق في الانتخاب...الخ (عبد الحى، 2014، ص.104)

3/ الأمن الاقتصادي: يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني بصفة عامة وأول ما تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 نظرا لأهميته، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل اقتصاد سليم.

فالحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعاد مختلفة عن تلك التي كانت موجودة سابقا، ففي ظل العولمة أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة ببعضها على جميع المستويات وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد دولة ما يؤثر حتما على اقتصاد دولة أخرى (الدروبي، 2008، ص.288)، وبما أن الأفراد والجماعات تتأثر مباشرة بالسياسة العامة الاقتصادية للدولة أو الظروف الاقتصادية العالمية أو الإقليمية أو المحلية فإن هذا التأثير يجعلنا نربط بين الاقتصاد والأمن المجتمعي أو العكس.

ففي هذا الشأن يذهب "باري بوزان" إلى التأكيد على العلاقة بين العامل الاقتصادي والأمن المجتمعي ويوضح أن القرارات الاقتصادية في الواقع يمكن أن يكون لها تأثير واضح على الجماعة المجتمعية، وعلى سبيل المثال النقاش الذي يدور حول دعم قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق معينة من قبل الحكومة في حالة وقوع الأزمة الاقتصادية، وذلك حسب تواجد الجماعات في المجالات الاقتصادية (Zatina, 2016, pp. 74-75)

4/ الأمن البيئي: يعرف الأمن البيئي على أنه "مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية التي تؤدي إلى الحد ومنع من حدوث تأثيرات سلبية في البيئة يمكن تسبب تلوثها أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها مما يؤدي إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن أو انعكاسه السلبي عليه (القحطاني، 2014).

ويختص الأمن البيئي بالمحافظة على المحيط الحيوي والمحلي والكوني كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، حيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر إذ تتمثل التهديدات الطبيعية في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد الفيضانات، الجفاف والتصحر...الخ.

أما التهديدات الاجتماعية تتمثل في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، استنزاف الثروات الطبيعية، مما يحدث اضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب، كما يصنف القطاع البيئي أو الأيكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة بذاتها بل تمس كل الدول (عبد الحى، 1994، ص.118)

5/ الأمن الاجتماعي: يعتبر أهم قطاع لدى الموسعين ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

2. مدلول الأمن المجتمعي

إن مصطلح الأمن المجتمعي ابتدعه الباحث البريطاني باري بوزان الذي يعتبر واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ضمن القطاعات الأمنية الخمسة التي تتضمن الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي والأمن الإقتصادي، والذي عرّف الأمن المجتمعي أو الإجتماعي بأنه العمل على التحرر من التهديد.

وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية"، أو "خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية، وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل.

والأمن المجتمعي بمفهومه الواسع هو الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع مثل اللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات والتقاليد، أي تحديد الشكل الذي تهدد فيه مكونات مجتمع ما إلى درجة يصبح فيها أمن المجتمع ككل مهدد وينذر بصدام عنيف (بصيلة، 2020/2021، ص. 14)

ونظرا للارتباط الوثيق بين المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني وعلاقته بالأمن المجتمعي سنتطرق إلى مفاهيم كل من هما:

أ. مفهوم المأزق الأمني والمأزق المجتمعي

بالنسبة لمفهوم المأزق الأمني يرى "جون هيرز" أن المعضلة الأمنية (المأزق) أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث يفسر كل طرف الإجراءات التي يقوم بها طرف آخر على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطر محتملا (بيليس، سميث، 2004، ص. 418)

أما "كين بوث" و "واير" يرى كلاهما أن المعضلة الأمنية هي "سلسلة متصاعدة من حالة انعدام الثقة حيث تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا منها بعدم الاطمئنان الذي لا يمكن إزالته من تفكير دولة أخرى في ظل الحيرة التي تسودها فيما إذا كانت الاستعدادات لأغراض دفاعية أو هجومية". بينما يعتقد الواقعيون البنيويون أن المأزق الأمني يعبر عن "حالة مزمنة في السياسة الدولية التي تضع حدودا صارمة حول إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولي، حيث يمكن تخفيف آثارها عبر آلية ميزان القوى". (بيليس، سميث، 2004، ص. 246)

والمرتكزات الأساسية التي تبني عليها المعضلة الأمنية تتمثل في:

- الطابع الفوضوي للنظام الدولي: إن المعضلة الأمنية تنشأ من الدوافع أو النوايا الأمنية لدى وحدات النظام الدولي تجاه بعضها البعض حيثما يزداد الأساس البنيوي حدة بسبب الميول والمحافظة لدى واضعي الخطط الدفاعية، حيث يستعدون لأسوأ الاحتمالات ويركزون على تحديد وضبط قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على النوايا الحسنة.

لذلك تبرز البنية الفوضوية للنظام الدولي كأحد السمات الأساسية للمعضلة الأمنية، والمقصود بمصطلح الفوضى غياب الحكم فهو مشتق من الكلمة اليونانية التي تعني "دون حاكم" والفوضوية تعني التنكر لكل سلطة حكومية وكل دولة، وتبشر في المقابل بـ"إلغاء السلطة" والدعوة إلى "حركة الذات".

أما في إطارها التاريخي تتضح الخطوط الرئيسية للمذهب الفوضوي في القرن التاسع عشر نتيجة التناقض الذي حملته الثورة الفرنسية بين الدولة والمجتمع أي بين الدولة التي تستند من حيث المبدأ على أساس الحرية والإخاء والمساواة والمجتمع الذي يسوده نوع من العبودية الاقتصادية واللامساواة الاجتماعية وكذا الصراع الطبقي (بن عبد الرزاق، 2017، ص.ص 132-133)

- غياب الثقة وبروز الخوف بين وحدات النظام الدولي: فإذا كان عدم الثقة متبادلاً فمن شأنه أن يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد كبير، فإن الشعور بانعدام الأمن يؤدي بدوره إلى مزيد من الشعور بالخوف مما يجعل احتمال قيام الحرب أمر ممكن على الدوام.

إن مسألة الخوف وانعدام الثقة من صميم المعضلة الأمنية حتى عندما يسود الاعتقاد أن دولة ما تضم نوايا حسنة وتبالغ في حسن الظن فإن ذلك سيجعلها فريسة سائغة للآخرين، فقد أكد "فيلد بيتر" ذلك بقوله "إن الخوف المستمر يولد مأساة مروعة تخل بالعلاقات الدولية" كما قدم تفسيراً هادفاً حينما أشار إلى "أن وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة... وليس هناك ما يشير إلى أن الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة" (بيليس، سميث، 2004، ص. ص 418-419)

أما بالنسبة لمفهوم المأزق المجتمعي (المأزق الأمني الأثني) يرى بوزان أن المجتمعات الاثنية وليست الدول هي التي ينبغي أن تكون محل عناية أولئك الذين يهتمون بوضع تحليل لمفهوم الأمن، وقد عبر عن الفكرة بقوله "لا يمكن للأفراد والمجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر" (بيليس، سميث، 2004، ص. 48) ويرى كل من باري بوزان وكوفمان وكنيث والتز أن "المعضلة الأمنية الاثنية هي نتائج تفاعل عدة مسببات تؤثر على الاستقرار المجتمعي"، هذا الاستقرار الذي يمكن أن تهدده تلك الخلافات بين المجموعات الاثنية المختلفة أو بينها وبين السلطة السياسية القائمة.

ومرتكزات المأزق الأمني الأثني تبرز فيما يلي:

- الفوضى: اعتبر بوزان أن الفوضى الناشئة هي شرط مسبق للمأزق الأمني الأثني في سياق لا يشمل الدولة فهذا المصطلح لا ينحصر على غياب أو ضعف السلطة المركزية فحسب بل يشير كذلك إلى ضعف الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية المختلفة التي تنتج تصور لبيئة شبه فوضوية والتي تؤدي بدورها إلى مأزق أمني.

كما يبرر الفكرة بقوله "عندما تنظر الجماعات الاثنية إلى حكومتها بأنها غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هويتها ومعالجة اهتماماتها الثقافية فإنها في هذه الحالة سوف تعتمد بشكل متزايد على المساندة الذاتية وهذا في ظل انعدام السيادة حيث يبدو العنف الملجأ الوحيد لهذه الجماعات".

- زيادة الخوف وانعدام الثقة بين الأطراف: يعد الخوف بعداً أساسياً في تفسير المأزق الأثني ذلك لأن عدم اليقين من المستقبل يجعل أعضاء الجماعات الاثنية يشعرون بالضعف وعليه ينبغي العمل على التخفيف من وطأة الخوف وعدم اليقين وبالتالي زيادة الأمن وهو الأمر الذي يثير في ذهن الجماعات الأخرى الرهبة والخوف.

- التنافس بين الجماعات وسوء الفهم هذان المؤشران مهمان في زيادة شدة المأزق الأثني، فتدفق المعلومات يؤثر على موقف الجماعة الاثنية حينما يحتمل لجوءها الى العنف كرد فعل عن تلك المعلومات لذلك يعطي "ميلاندر" حجة مقنعة في هذا الصدد مفادها أن الجماعة الاثنية يمكن أن تلجأ إلى استخدام ضربة استباقية لتأمين موقفها الذي يعبر عن سوء فهم لنوايا الجماعات الأخرى (بن عبد الرزاق، 2017، ص.ص 38-40)

ب. الأمن المجتمعي: دور الهوية الاثنية في تحديد المسألة الأمنية

1/ دور الهوية الاثنية في تعزيز الوعي النوعي:

لقد تم اعتبار الجماعة الاثنية هي المعنية بالتهديد أكثر من الدولة لذلك يتوجب التمعن في ضبط مفهوم الأمن المجتمعي. (باله، 2022، ص.ص 1168-1169)

يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحداً من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاغن الى حقل الدراسات الأمنية، انبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة، فالأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يشير إلى ظهور شعور الـ"نحن" المتميز عن الآخر سواء كان أثنية أو طائفية دينية أو غيرها.

الأمر الذي دفع بأنصار مدرسة كوبنهاغن الى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة الذي أصبحت في نظرهم مصدراً أساسياً للتهديد أدى تغيير الموضوع المرجعي من الدولة الى المجتمع بشكل مباشر الى تغيير سمة الأمن من "الأمن القومي الى الأمن المجتمعي".

لقد قدم باري بوزان تعريفاً للأمن المجتمعي إذ يعتبره القدرة على الاستمرارية والاستدامة ضمن تطورات مقبولة للأنماط التقليدية باللغة والثقافة والدين والعادات وان الخطر على الأمن المجتمعي ينشأ عندما تشعر مجموعة ما أنها غير آمنة إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها الإقليم نفسه، ذلك يؤدي الى ما يسميه بوزان بالمعضلة الأمنية المجتمعية والتي قد تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفيها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها وثقافتها ودينها وهويتها بشكل عام (زقاع، 2011، ص. 107)

ومن ثم فإن الإطار العام لفهم الأمن المجتمعي يكون من خلال ما يلي:

- مفهوم الأمن المجتمعي هو نتاج مرحلة الدراسات الأمنية النقدية التي جاءت كرد على ضعف الأدوات التحليلية التقليدية في فترة نهاية الحرب الباردة

- جوهر مفهوم الأمن المجتمعي يعبر عن قدرة المجتمع في الحفاظ والاستمرار وفق أنماطه الاثنية واللغوية والدينية

- المعضلة الأمنية المجتمعية تأتي نتيجة انعدام الثقة بين الجماعات فتؤدي الى صدمات مجتمعية ذات أشكال غير عنيفة أو أشكال عنيفة مسلحة (Ethnik, 2004, p. 54)

الوعي النوعي للهوية الاثنية: يقصد بالاثنية عند "غيرتز" إن مصطلحي اثنية واثنى يستخدمان عامة للإشارة الى النشاطات المختلفة لمجموعة معقدة تتحدد عضويتها على نطاق واسع بروابط موروثية حقيقية أو مزعومة كما أنها تدرك أن هذه الروابط تؤثر بشكل منهجي على موقعها وقدرتها في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولها ومجتمعاتها (برونبورغ، 1997، ص.247).

ومن عوامل دعم الهوية الاثنية " إدراك الخصوصية" حيث تشير الخصوصية الى التمايز عن الآخر والاتصاف بلامح ذاتية تختلف عنه وعلى المستوى القيمي، فإنها تعني الوعي بالذات وتحقيقها للوجودية وإدراكا لتمييزها ولحدودها الزمانية والمكانية وما يرتبط بها من دلالات سياسية، اقتصادية واجتماعية وهي مزيج بين موقف وجداني وعقلاني في نفس الوقت.

أما العامل الثاني يتجلى في "حالة توكيد الذات" وهو ما يعبر عنه فيشمان عندما أشار الى أن "الفئة الاثنية تصبح قومية عندما تملك صورة عن نفسها وعن ماضيا الجماعي وكذلك عندما يدرك ويتجاوب أعضاؤها مع هذه الصورة".

وبالنسبة للعامل الثالث يكمن في التعبئة الاجتماعية التي أوضح دورها وأهميتها كارل دوتيش مشيرا الى أن "التعبئة الاجتماعية هي العملية الاجتماعية التي يتحول فيها الفرد والمجموعات من الوعاء التقليدي الى الوعاء الحديث الذي قد يخلق حاجات جديدة للأفراد داخل المجتمع كما يسهم في خلق وعي جديد" (بن عبد الرزاق، 2017، ص.45).

2/ العوامل المؤثرة على امن الهوية الاثنية داخل الدولة:

- العوامل الهيكلية: تسهم العوامل الهيكلية في تحديد أمن الجماعات الاثنية من عدمه داخل المجتمع فهي ترتبط بتعدد الاثنيات من جهة وطبيعة الدولة وقوة مؤسساتها في استتباب الأمن وكذا طبيعة النظام السياسي من جهة أخرى.

تضم العوامل الهيكلية عنصرين:

* طبيعة التعدد الاثني داخل الدولة: ويشمل خمس فئات

- الأولى: مجموعة واحدة مهيمنة عادة كبيرة مقابل أقلية واحدة قوية ودائمة الإزعاج
- الثانية: مجموعة مركزية واحدة وعدة مجموعات طرفية متوسطة الحجم ومتعارضة
- الثالثة: تمتاز بنمط ثلاثي القطب تحوي مجموعتين متوازنتين تقريبا
- الرابعة: تضم شرح مستوى المجموعات من حيث الأهمية فلا توجد قيمتها المسيطرة بشكل واضح
- الخامسة: الانقسام الاثني البسيط إذ توجد عدة مجموعات صغيرة (بن عبد الرزاق، 2017، ص.ص 46-47).

* التمرکز الجغرافي للجماعة: يعتبر التمرکز الإقليمي وطبيعة الإقليم من المحددات الهامة لطبيعة المطالب الاثنية وفعاليتها، فكلما زادت درجة تركيز الجماعة الاثنية في نطاق إقليمي محدد كلما تعزز شعورها بالأمان مما يفتح لها المجال لطرح مطالبها كالمطالبة بالانفصال (مهدي، 2004، ص.68)

• العوامل السياسية: تتمثل في

- وجود المؤسسات السياسية التمييزية: إن النظم السلطوية القمعية يمكن أن تنتج سياسات متطرفة وقسرية مثل الإبادة والتهميش وغير ذلك كالعامل على التقليل من شأن الثقافات الاثنية المختلفة.

- وجود الادبولوجية القومية الاستيعادية: وتقوم أساسا على استبعاد التمايزات الاثنية كما تستحضر بها هذه الكيانات ادعاءاتها ومصالحها وطموحاتها المختلفة، إن الخوف وانعدام الأمن الذي يسيطر على الهوية الاثنية ينتج عنه أبعاد مختلفة عن الصفات الأخرى إما حدوث ثورة بسبب الطبقية أو النعمة الاقتصادية أو تهديد بالانقسام عندما تستند النعمة على العرق أو الثقافة (بن عبد الرزاق، 2017، ص.48).

- دور نخب الجماعات الاثنية: تهدف نخبة الجماعات الى السعي للحفاظ على سلوك يستند الى الاستقلال السياسي عندما تنتشر الاختلالات الطائفية والدينية بناء على دوافع سياسية وعوامل أيدولوجية في الصراع على السلطة خاصة عند تحويل بعض الآليات لصالحهم ولتأمين مصالح جماعة اثنية معينة على حساب جماعات أخرى.

إضافة الى عوامل أخرى تؤثر على أمن الهوية الاثنية كالعامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الدولة وتنعكس سلبا على الجماعات الاثنية (برونبورغ، 1997، ص.16).

خاتمة:

إن التحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة لقي اهتماما كبيرا في مجال الدراسات الأمنية. ثم مع ظهور مفهوم الأمن المجتمعي الذي تبلور من خلال مدرسة "كوبنهاغن" لتوسيع مفهوم الأمن وأرسى قاعدة متينة للبعد المجتمعي الذي لا يمكن عزله عن الأبعاد الأمنية الأخرى كالأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن العسكري.

تشكل التهديدات المشتركة والمتزايدة التي تعيشها الدول والأخطار الناجمة عنها تحديات عالمية من حيث الأسباب والحلول على حد سواء بالنسبة للأمن المجتمعي الذي أصبح قضية عالمية في عالم أصبح قرية صغيرة بفضل العولمة، فالخروج من هذه الأزمات وتفادي المعضلات الأمنية المجتمعية في الدولة مرهون بالدرجة الأولى بالاهتمام بالفرد والمجتمع كعناصر كانت مغيبة في تفسير مفهوم الأمن.

لقد خلصت هذه الورقة البحثية الى النتائج التالية:

- أضى مفهوم الأمن المجتمعي ميزة أساسية ضمن الدراسات الأمنية لا سيما باعتباره مفهوم موسع للأمن ناتج عن إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن
- الأمن المجتمعي أساسه الاستقرار الداخلي القائم على التنمية

- غياب مؤشرات الاستقرار الداخلي يغذي التباينات في المجتمع ويدفعها للتنافس والتصادم المؤدي الى بروز مأزق أمني
- الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والاضطهاد الثقافي يرسخ درجة الوعي بالتمايز ويغذي الخصوصية الاثنية.
- التصادم المجتمعي بين مجموعات مجتمعية يوسع الفجوة للمعضلة الأمنية حيث تسعى كل مجموعة الى حماية استمرارية أنماطها الثقافية واللغوية والدينية والعرقية.
- بناء على ما سبق نقترح التوصيات التالية:
- الاهتمام بالقطاعات الأمنية لضمان نجاح الأمن المجتمعي للشعوب والدول
- تعزيز وتفعيل الآليات التي تضمن التماسك المجتمعي
- توعية الشعوب التي تعرف تنوعا اثنيا بدرجة الأخطار الناتجة عن الصراع حول الهويات
- الرفع من مستوى التنمية في جميع المجالات لتحقيق الاستقرار الداخلي في الدولة
- الاهتمام بالفرد باعتباره المحرك الأساسي والفعال في المعضلة الأمنية المجتمعية للتقليل من حدة التباينات الاثنية في الدولة.

قائمة المراجع

- 1- ج.س. بليس، ستيف. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- 2- ح بن عبد الرزاق. (2017). *تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة، دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936*. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر.
- 3- ح ميلود عامر. (2016). *الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية*. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
- 4- د برونبورغ. (1997). *التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ بيروت، دار الساقى، بيروت*.
- 5- ر الدروبي ثابت. (2008). *واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24.
- 6- س الباقي العلي. (2013). *أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي*. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
- 7- س ع الحربي. (2008). *مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته* "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". *المجلة العربية للعلوم السياسية* (19).
- 8- س قسوم. (2019). *الاتجاهات الحديثة في الدراسات الامنية*. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 9- ع بالة. (2022). *اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الامن: من الأمن العسكري إلى الامن المجتمعي*. مجلة الحقوق والحريات.
- 10- ع بن عنتر. (2005). *البعد المتوسطي لأمن الجزائر، الجزائر أوروبا، الحلف الأطلسي*. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- 11- ع ح القحطاني. (2014). *الامن البيئي ضرورة قصوى في تحضر الأمم*. جريدة اليوم السعودية (14946). تم الاسترداد من <https://bit.ly/3WHX9Mv>

- 12- ع زقاع. (2011). *المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسية العامة* (المجلد 5). جامعة وقلعة: دفاتر السياسية والقانون.
- 13- ع محمد مهدي. (2004). *التعددية الاثنية في جنوب افريقيا*. بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- 14- لك عبد الله عمر. (1996). *الأمن العربي من منظور اقتصادي* (المجلد 1). باريس، فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوربي.
- 15- م ابن منظور. (2008). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف.
- 16- م الفيروزي. (2005). *القاموس المحيط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 17- م غ بكرزادة. (2000). *الأمن وإدارة أمن المؤتمرات النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 18- ن بصيلة. (2021/2020). *السياسيات الاجتماعية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي في الفترة 2011 و 2016*. سعيدة، جامعة مولاي الطاهر.
- 19- و عبد الحكي. (1994). *تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"* (المجلد 1). الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر.
- 20- و عبد الحكي. (2014). *قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، جدليات الاندماج الاجتماعي*. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
- 21- Ethnik, P. (2004). *Violence and the societal security Dilemma*. taylor&francis.
- 22- LAROUSSE. (1997). *Dictionnaire Super Major*. paris.
- 23- Richard, H. U. (1983). « *Redefining security* » *international security* (Vol. 8).